14 أكتوبر
14 OCTOBER
يومية - سياسية - عامة

رئيس مجلس الإدارة - رئيس التحرير
أحمد محمد الحبيشي
Ahmedalhobishi@Yemen.Net.Ye

تصدر عن مؤسسة 14أكتوبر للصحافة والطباعة والنشر - عدن - الجمهورية اليمنية
تأسست في عدن بتاريخ 19يناير 1968م

الأربعاء 7 يوليو 2010 م - الموافق 25 رجب 1431 هـ - العدد 14873 - السنة الثانية والأربعون - رقم الإيداع 2

ميزان الكلام

المرأة مثل العشب الناعم ينحني أمام النسيم ولكنه لا ينكسر للعاصفة

عندما يتم تكفير النظام الجمهوري ومهاجمة ثورتي سبتمبر وأكتوبر وذم وقدح الزبيري وأروى بنت أحمد برقم إيداع رسمي

ماذا ينتظر اليمن بعد مخاطر (القاعدة) والخطاب الانفصالي ؟؟

1 ـ 2

بالصدفة وقع بين يدي كتاب خطير بعنوان (تحذير الدارس من مخالفات المدارس) ، وعرفت بعد قراءتهأن الكتاب يباع في مكتبات العاصمة والمدن والقرى ويوزع في المدارس والمراكز السلفية والمساجد، كما أن مؤلفه هو أحد دعاة السلفية في اليمن واسمه أبو إمامة عبدالله الجحدري ، فيما قدم لهذا الكتاب شيخ الدعوة السلفية ومدير معهد الحديث في صعدة وعضو ما تسمى (جمعية علماء اليمن) يحيى بن علي الحجوري ، وما ان انهمكت في قراءته حتى أدركت أن هناك أناساً لا يزالون يعيشون في أدغال القرون الوسطى ويريدوننا أن نقيم معهم إقامة دائمة في الماضي ، لم يكن هذا اكتشافي الوحيد، فثمة أمور أخرى خطيرة في الموضوع فالكتاب يسخر من الوطنية ويعتبرها كفراً ويعتبر العلم الوطني مجرد خرقة لا تستحق التعظيم ويسفه النشيد الوطني والوحدة اليمنية ، والأدهى من كل ذلك أن هذا الكتاب مرخص له في دار الكتب وبرقم إيداع (809) لعام 2009م ..وزادت حيرتي أكثر حينما أبلغني من أعطاني هذا الكتاب أنه اشتراه من أحد معارض الكتاب التي تنظمها الهيئة العامة للكتاب سنوياً .

كنت قد أدركت من خلال زيارتي لمعارض الكتاب التي تقام سنوياً أن هناك تغييراً جذرياً في دور هذه المعارض منذ أن تسلمت مهامها الهيئة العامة للكتاب قبل سنين قليلة، ومن يومها غابت الكتب العلمية والأدبية عن هذه المعارض وحضرت بدلاً عنها الكتب السلفية وكتب الشعوذة والخل والعسل ، لكن أن يصل الأمر إلى حد أن يصرح لهذا الكتاب السلفي الخطير الذي بين يدي بالنشر وبرقم إيداع حكومي وبإشراف رسمي فهنا تكمن الكارثة وهنا ينبغي محاسبة كل من له علاقة بالسماح لهذا الكتاب بالنشر وفي مقدمتهم معالي وزير الثقافة ورئيس الهيئة العامة للكتاب .

في الآونة الأخيرة تم جرجرة العشرات من زملاء المهنة الصحافيين والكتاب من مختلف محافظات الجمهورية إلى العاصمة صنعاء للمثول أمام محكمة الصحافة وتعرض الكثير منهم للمحاكمة والتوقيف بتهمة التعدي على الثوابت الوطنية في قضايا نشر ، ولكن من سيحاكم السلفيين الذين يتعدون على هذه الثوابت في كتبهم ومنشوراتهم ومطبوعاتهم وينكرون الثوابت الوطنية وينشرون سمومهم علناً في المجتمع بكل حرية ، وفوق هذا وذاك يتمتعون بحماية رسمية، وتباع كتبهم في معارض تنظمها الدولة ممثلة بالهيئة العامة للكتاب ووزارة الثقافة؟!! .

لقد تم إغلاق صحف ، وتم منع كتاب من الكتابة ، وتم جرجرة عدد من الكتاب وزملاء المهنة إلى المحاكم بتهمة الإساءة للوطن والتحريض على كراهيته ، أما هؤلاء السلفيون فإنهم يتجاوزون كل الحدود، فالعلم الوطني بالنسبة لهم (خرقة) لا تستحق التعظيم ، والعقيدة الوطنية مفسدة ومعصية بل إنهم وصفوا الوحدة اليمنية صراحة وجهاراً نهاراً بأنها كفر ، ثم بعد ذلك كله يرخص هذا الكلام الخطير بترخيص رسمي حكومي في ظل سبات عميق تعيشه الجهات المختصة في وزارة الثقافة والهيئة العامة للكتاب وهو سبات ينذر بكارثة على المستوى الوطني إن لم يتم تدارك الأمر سريعاً .

وحتى لا يتهمني القراء بالمبالغة والتجني سأستعرض هنا نزراً يسيراً مما جاء في هذا الكتاب :

في صفحة (20) من الكتاب يحذر المؤلف الآباء من السماح لأبنائهم بالامتثال والوقوف للعلم وتحية النشيد الوطني ويقول: ((هم يهيئون الطالب للطاعة العمياء . فهو إذا أطاعهم في تحية الجمادات فطاعته لهم في هذا أسهل وأيسر)) ، ثم يواصل عداءه للوطنية في صفحة (24) ويقول: ((استبدلوا – يقصد المناهج الدراسية – كلمة التوحيد بكلمة الوطنية الموبقة ، ولا حول ولا قوة إلا بالله)) فكلمة الوطنية أصبحت موبقة بالنسبة للسلفيين .

وتأتي الطامة الكبرى في الصفحة رقم (27) من الكتاب حيث يصف المؤلف شعار الجمهورية بقوله: ((هي عبارة عن صورة لنسر وهو من ذوات الأرواح. وهذا الفعل حرام ، وكما قرأت أن هذا الشعار في التلفاز وفي الكتب المدرسية وفي الأوراق الرسمية وأضف على ذلك العملات الورقية والمعدنية . فعلى هذا ما بقي بيت إلا وفيه صور. والنبي صلى الله عليه وسلم يقول : " لا تدخل الملائكة بيت فيه كلب ولا صورة " ، فكيف يجعل مثل هذه الصورة المحرمة شعاراً للبلاد ، وهذا فيه جعل المعصية شعاراً للبلاد . وهذا من مفاسد الوطنية)) . انتهى كلامه .

لاحظوا معي أن مؤلف هذا الكتاب المرخص رسمياً يصف شعار الجمهورية اليمنية بأنه معصية ويعتبر وضع هذا الشعار على العملات الورقية والورق والمعاملات الرسمية فعلاً محرماً انطلاقاً من فقه بدوي صحراوي بدأ يتراجع في بلد المنشأ ، لكن أتباعه في اليمن على ما يبدو لا يريدون التزحزح عنه قيد أنملة .

ولا يتوقف الأمر عند هذا الهذيان السلفي بل إن المؤلف الذي يعبر عن فكر مذهبه ينتقص من ثورة السادس والعشرين من سبتمبر وينتقد تعليمها في المدارس والمناهج الوطنية ويزيد بقوله في ص (30) : إن المنهج الوطني يقول إن ثورة سبتمبر ((حررت اليمن من الاستبداد والظلم مع أن الحاكم حينها لم يكن كافراً))، فمجرد إيمان الحاكم مع ظلمه وبطشه وجبروته وطغيانه كاف لبقائه مدى الحياة في الحكم في نظر الفكر السلفي الذي جرم الثورة اليمنية لا لشيء إلا لكونها قامت ضد إمام مسلم ، أليس هذا يتفق مع ما يدعو إليه المتمردون الحوثيون في شمال الشمال ، إذاً لماذا تتجه بعض قوى السلطة للتحالف مع السلفيين كجزء من مخرج الحل والتعامل معهم كبديل مناهض للحركة الزيدية والإسماعيلية وهو ما يجر البلاد إلى أتون حرب طائفية لا يمثل فيها السلفيون بديلاً أفضل من الحركات والطوائف التي يراد ضربها والقضاء عليها من خلالهم .

والمؤسف والمخجل في هذا الكتاب المصرح به رسمياً الذي يتمتع برقم إيداع خاص في دار الكتب أنه يعتبر الوحدة اليمنية كفراً ، ففي ص (43) ينتقد المؤلف فقرات النشيد الوطني ويأتي إلى فقرة (وحدتي وحدتي يا نشيداً رائعاً يملأ نفسي) ثم يقول : ((والمقصود بالوحدة في كلام الشاعر هي الوحدة بين الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية وهي التي قال فيها الإمام الوادعي رحمه الله – في فتوى في وحدة المسلمين مع الكفار – قال : " وأنا أقول نصر الله امرءاً بلغ ما أقوله لإخواني المسلمين ، الوحدة مع الشيوعيين تعتبر كفراً ، فليبلغ الشاهد الغائب "))!!!! .

لا أعتقد أن سامي غالب أو فؤاد مسعد أو شفيع العبد أو غيرهم من زملاء المهنة الذين طالبت النيابة العامة أثناء محاكمتهم بنفيهم إلى الصومال عقاباً لهم على تعديهم على الثوابت الوطنية قد قالوا أبشع مما قاله هذا الكتاب السلفي المتخلف الذي زكاه وقدمه واحد من كبار شيوخهم المعروفين وهو الشيخ يحيى الحجوري ، أليس هؤلاء أولى بالمحاكمة هم ومن صرح لهم بنشر هذا الكتاب وسهل لهم عملية تسجيله وإيداعه رسمياً ؟!.

إن السلفيين يثبتون أنهم خطر على الوحدة وعلى الوطن وعلى الثوابت الوطنية والسلم الأهلي والاجتماعي ، ومن المخجل أن تراهن عليهم بعض القوى في السلطة بعد هذا كله وتفتح أمامهم وسائل الإعلام المرئية الحكومية وتسمح لهم من خلالها بمهاجمة من يختلفون معهم في المذاهب الأخرى بل ويتم تقريبهم من الحاكم والمراهنة عليهم في كبح التمرد الحوثي وكبح الخطاب الانفصالي .

وهنا أقول بكل ثقة إن المراهنة على السلفيين نوع من الانتحار ينبغي ألا تستمر السلطة فيه طويلاً ، لأن السلفيين أصلاً لا يؤمنون بالوطن ولا يؤمنون بالوحدة ولا يؤمنون بالنظام الجمهوري وهم يعتبرون الوطنية كفراً بحجة أن المؤمن لا وطن له وأن حب الوطن يعطل (الجهاد) وهلم جراً من خزعبلات الفكر السلفي ، بل اقرأ متحلياً بالصبر في هذا الكتاب محل النقاش ص 53 : ((الواجب أن تقيد جميع الحريات بالقرآن والسنة النبوية لا بالدستور ولا بالأغلبية ولا بغير الكتاب والسنة)) ، وفي ص 65 يقول عن الديمقراطية إنها كفر ، ثم يواصل هذا الرجل تطاوله على قادة الثورة فيصف الزبيري بالمسلم الفاسق (ص 66) تعليقاً على شعر الزبيري المشهور : ((يوم من الدهر ...) ويقول إن الزبيري قال هذا البيت الشعري ((مفتخراً بانتصارهم وبخروجهم وظلمهم للحاكم اليمني)) . أ . هـ .

ماذا يجري .. بعد 47 عاماً من قيام الثورة، السلفيون يعيدون المجد للإمام أحمد في كتبهم ومطبوعاتهم ويعتبرون الثورة على نظامه المتخلف ظلماً ، ويتم هذا برعاية رسمية من الدولة ، ثم بعد ذلك تسمع من بعض قادة الدولة ان السلفيين صمام يمكن الاعتماد عليه في مواجهة الحوثي والحراك الجنوبي ، أليس السلفيون أخطر من الاثنين؟! .

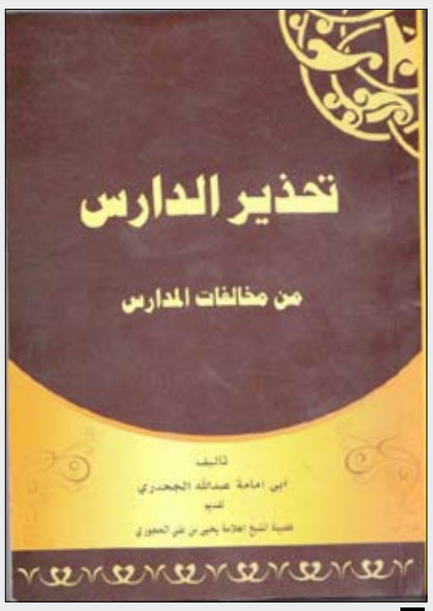

غلاف الكتاب

ولم يكن الإمام الزبيري وحده الذي ناله ما ناله من هذا السلفي المتحجر فقد امتد هذا الكتاب المرخص رسمياً وحكومياً إلى التحقير من أمير الشعراء أحمد شوقي رحمه الله ، فبعد أن ذكر الأبيات الشعرية الشهيرة (قم للمعلم وفه التبجيلا ..) يقول في ص 76 : ((قائل الأبيات هو أحمد شوقي المصري وقد تقدم معنا أنه من دعاة الوطنية)) ثم يقول في نفس الصفحة عن أحمد شوقي : ((ورجل هذا حاله من الواجب عدم الرفع من شأنه بين أوساط المسلمين وأبنائهم بذكره في الكتب المدرسية بل الواجب التحقير من شأنه وأمثاله)).

ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل ضرب التاريخ اليمني المشرق من خلال القدح في أعظم نساء اليمن السيدة أروى بنت أحمد الصليحي فقال في صفحة (208) عنها : ((لا يجوز الإشادة بها بحال من الأحوال ولا يليق ذكرها إلا على وجه الذم لها ولطريقتها حتى يحذرها الناس)) ، كل هذا لأنه يتهمها أنها من الإسماعيلية .

رقم الإيـــداع في دار الكتب - صنعاء
(٨٠٩) لعام ٢٠٠٩م

عبدالرحمن أنيس

فما فائدة أن نعلم أبناءنا وبناتنا نماذج مشرقة من التاريخ اليمني في المناهج المدرسية ثم تقوم وزارة الثقافة والهيئة العامة للكتاب بهذا العمل التخريبي الخبيث الذي ينسف تاريخنا اليمني وهويتنا الوطنية ويحرض على كراهية الوطن وتسفيه العلم والشعار الوطني ويقدح في رموزنا التاريخية كالزبيري وأروى بنت احمد .

وفي صفحة 133 من هذا الكتاب السلفي سيئ الذكر يقول المؤلف: ((من مفاسد الالتحاق بالمعسكرات : غرس العقيدة الوطنية. من خلال التوجيه المعنوي ، والوقوف للمعلم وأداء النشيد الوطني، والشعارات الوطنية التي يرددونها أثناء التمارين وغير ذلك ، والعقيدة الوطنية مشتملة على إقرار الديمقراطية وهي طاغوت)) .

فإذا كان السلفيون يصفون الوطنية بالطاغوت جهاراً نهاراً ويعتبرون الشعارات الوطنية من المفاسد فمن كان الأولى بالمحاكمة والجرجرة والتوقيف الذي تعرض له عدد من زملاء المهنة بتهمة التعدي على الثوابت الوطنية والتحريض على كراهية الوطن؟! فهل تجنب السلفيون المحاكمة على هذا الكلام الخطير جداً والمنشور في كتبهم لأن لهم رقم إيداع قانوني ؟! أم لأنهم يتمتعون بحماية رسمية ؟؟ أم لأنهم أعضاء في جمعية علماء اليمن غير الشرعية وغير القانونية؟؟ أم لأن لحومهم مسمومة ؟؟ .. حقاً إن لحومهم مسمومة واللحم السام لا ينتج إلا سموماً !!! .

يواصل هذا الكتاب البارودي الخطير الذي منح رقم إيداع قانوني من وزارة الثقافة نشر سمومه القاتلة التي هي أفكار المنهج السلفي بامتياز فيقول في ص 137: ((من قال إن الإسلام دين مساواة فقد أخطأ على الإسلام)) ، ثم يواصل تعديه على الأعياد الوطنية منتقداً مشاركة الشباب والطلاب في إحياء الأعياد اليمنية ، فيقول في ص 155 : ((تقدم الكلام عن حكم هذه الأعياد وأنها بدعة وضلالة . ثم إن أعظم الانتصارات للمسلمين لم تتخذ عيداً كيوم بدر وفتح مكة . لم يجعلها النبي عيداً . وهؤلاء إذا طردوا حفنة بريطانيين أو خرجوا على حاكم مسلم جعلوه عيداً)) .

ثم يواصل سرد أفكار مذهبه البائس في نفس الصفحة قائلاً : ((يقولون في هذه الأعياد – أي الأعياد الوطنية – منكراً من القول وزوراً وينسبون هذه الانتصارات إلى قوتهم وأنفسهم ، وتضيع في سبيل هذه البدع الأموال الطائلة والأوقات الثمينة والجهود العظيمة وترى في هذا تشبهاً بالكفار واختلاط الرجال بالنساء)) .

وبإمكان القارئ الحصيف أن يقدر مقدار الضرر الذي يخلفه هذا الكلام من تحقير لنضالات شعبنا في جنوب الوطن ضد الاستعمار البريطاني ومن ثم ثورة الشعب في شمال الوطن على حكم الإمامة الطاغي المتخلف ، كما يظهر جلياً من العبارات المقتبسة التحقير الذي يبديه هؤلاء للأعياد الوطنية والاحتفال بها .

إن كل ما سبق عرضه يؤكد ان الفكر السلفي خطر حقيقي على اليمن لا يمكن ان نحارب به تيار القاعدة أو الحوثي أو الانفصال ، كما لا يمكن المراهنة على الورقة السلفية لتصفية الحسابات مع الشيعة أو الحراك الجنوبي ، فالسلفيون كما أسلفنا لا يؤمنون بالوطن اصلاً حتى يؤمنوا بوحدته ولا يؤمنون بالدستور والقانون والنظام الجمهوري حتى يدافعوا عنه من الحوثيين والإماميين بل إن من بين الاقتباسات التي استعرضناها عبارات تدافع عن الإمام أحمد وتذم الثورة التي قامت عليه ، فهل بعد هذا كله تستمر الجهات الرسمية في دعم هذا الفكر الخطير على اليمن ووحدته وأمنه واستقراره وتدعم كتبه ومنشوراته وتسوقها وهي تحتوي على هذا الكلام الإجرامي بحق تاريخنا ومنجزاتنا ورموزنا وهويتنا .

يتبع يوم الاحد القادم

في الحلقة القادمة :

النظام الجمهوري والديمقراطية مخالفان للاسلام .. والالتزام بهما كفر بواح

إلى أين يذهب المشترك؟

فيصل الصوفي

واضح أن العلاقة بين السلطة وحزبها الحاكم وبين أحزاب المعارضة تتجه نحو القطيعة، وهذا توجه له ثمنه الكبير، ولا يستطيع أحد ترميم هذه العلاقة إلا هذه الأطراف نفسها، وهي بالتأكيد تدرك ذلك جيداً.. فما الذي يمنعها من التقارب والحوار إذن؟ الحوار والتقارب من أجل الصالح العام بالدرجة الأولى وليس من أجل الانتخابات.. فبالنسبة لهذه الأخيرة فات الوقت على الحوار حولها إلا إذا اتفقوا على مخرج مناسب لا علاقة له بدستور أو قانون بقدر ماله من علاقة بإرث "الصفقات" التي اعتاد عليها الجميع وينكرها الجميع لأنها في الأصل "عورة"!

إذا أصرت أحزاب اللقاء المشترك على التصعيد ضد السلطة وحزبها ستكون قد تسببت في تلك القطيعة التي قلنا إن ثمنها كبير وهذا الثمن ستدفعه أيضاً أحزاب اللقاء المشترك وليس السلطة وحزبها.. صحيح أن الأوضاع في البلد ليست على ما يرام لكن السلطة وحزبها كفيلان بتحسينها في المستقبل والسير قدماً نحو إجراء الانتخابات التشريعية بمشاركة حلفائها المضمونين والمفترضين.

تعتقد أحزاب اللقاء المشترك أن السلطة وحزبها مرهقان جراء الأزمات الحالية، وترى أن الفرصة مواتية لزيادة الضغط عليهما ومن ثم دفعهما للاستسلام والقبول بالإملاءات وهو اعتقاد غير دقيق، وأصحابه يغفلون في حسابهم تجارب الماضي.. إن أساليب وأشكال الضغط التي تمارسها أحزاب اللقاء المشترك مكلفة بالنسبة لها كما هي مكلفة للنظام وحزبه الحاكم.. ولكن ستبقى فضيلة النظام وحزبه أنهما يعملان من أجل درء المخاطر عن المجتمع في مواجهة الساعين حثيثاً لصناعة تلك المخاطر.

في البيان الأخير لأحزاب اللقاء المشترك حدث تجاهل لقدرة المواطنين العاديين على فحص العبارات والتدقيق فيها.. فقد حملت على السلطة وحزبها الحاكم بأقسى العبارات وفي الوقت نفسه تضمن البيان إدانة لتلك الأحزاب.. تدعي حرصها على تهيئة الأجواء الملائمة وحرصها على السلم الاجتماعي وترفق مع هذا الادعاء تحريضاً على الفوضى والعنف.. ولدرجة التماهي مع الإرهاب نكاية بالسلطة وحزبها.

عندما كنت أقرأ قبل يومين بيان المجلس الأعلى لأحزاب المشترك شعرت بالضيق من لجوء هذه الأحزاب إلى المكايدة السياسية لمجرد أنها غاضبة من السلطة وحزبها، على سبيل المثال يفترض أنها ترى – مثلنا – أن الإرهاب وجرائم القتل وسائر الجرائم الماسة بأمن المواطنين والأمن القومي أفعالاً تمس كياننا جميعاً.. والموقف من الإرهاب وتلك الجرائم لا يحتمل سوى الإدانة الجماعية من قبل الجميع بغض النظر عن أي خلافات أو اختلاف بينهم.. لكن في ذلك البيان يجد القارئ وبسهولة أن أحزاباً من المتوقع أن تكون حاكمة ذات يوم قريب تدين حكام اليوم لأنهم ينفذون إجراءات لقمع الإرهاب والجريمة.. وتعتقد أنها بذلك تمارس ضغطاً على السلطة.. ضغطاً سياسياً.. بينما ممارسة الضغط بأسلحة تخدم الإرهاب خطأ بل هو خطير على الجميع الآن وفي المستقبل.

الكهرباء..الحل المغيب !!

مراد القدسي

الجميع يلامس ويعاني وعلى مدار الساعة واليوم مشاكل الطاقة الكهربائية في بلادنا سواء من حيث الانطفاءات المتكررة للتيار أو في جانب مستوى تقديم الخدمة للمواطنين وما يصاحبها من سلبيات عديدة تعكس نفسها سلباً على واقعنا التطوري والثقافي الذي بات مهدداً بثقافة الابتزاز واللامبالاة والتحايل وغير ذلك من المفردات الغوغائية التي تكاد تسيطر على كل مفاصل الحياة، أما الجانب الآخر فيتمثل بالأعباء المالية الكبيرة التي تتحملها ميزانية الدولة في توفير هذه الخدمة للمواطنين فيما مليارات الريالات من قيمة الاشتراك الكهربائي هي مديونيات لدى كثير من الأجهزة الحكومية وأصحاب الجاه والمسئولين لم يتم تحصيلها وقد تكتب مديونيات معدومة.

هذه السلبيات التي تصاحب تقديم أغلب الخدمات للمجتمع وجدها البعض من مرضى النفوس متنفساً وملاذاً آمناً لكيل السخط والاستياء على الدولة وخططها التي حسب قولهم عجزت عن توفير حتى خدمة الضوء للمواطنين, مع أن المفترض من هؤلاء - المنتقدين دوماً- المساهمة في إيجاد الحلول لمثل تلك السلبيات دون الوقوف على أرضية تصيد الأخطاء وتخلق أزمات مضافة الى أزماتنا المتعددة وإن لم يجدوا ما ينفعون به المجتمع فعليهم – كأضعف الإيمان – مساندة أية حلول تستهدف تغيير الواقع الخدماتي إيجاباً.

ونعود لخدمة الكهرباء ونقول: من غير المعقول والمقبول أن نذير ظهورنا لحلول أثبتت جدواها وحصدت قبول المواطنين المستهدفين، ونظل منكفئين في زوايا الدراسات والتقارير والأخذ والرد لسنوات طوال بهدف الوصول إلى تقييم ما هو مقيم وما تم تقييمه وأثبت نجاحه في التخفيف من مشاكلنا.

ما دفعنا إلى هذا الطرح هو ما سمعناه منذ سنوات عن توصل إحدى الشركات الوطنية لإنتاج عداد يعمل بنظام الدفع المسبق للكهرباء (الكروت) تحدثت عنه قيادات ومسئولو قطاع الكهرباء والطاقة في أكثر من مناسبة وفي ضوئه تم تدشين هذا النظام تجريبياً في بعض أحياء أمانة العاصمة وفي أن يعمم على بقية المحافظات بعد إثبات فاعليته في التخفيف من الفاقد للتيار والقضاء على النزاعات بين الجهة المسئولة والمواطنين أكان بسبب أخذ القراءات الخطأ أو عملية فصل التيار, إلى جانب أنه – وبحسب ما أشار إليه مسئولو الكهرباء سيعمل على خلق العدالة في التسديد وترسيخ ثقافة الترشيد لإيقاف إهدار التيار الذي نحن في أمس الحاجة إليه.

نحن هنا لسنا مع أو ضد أحد وكلنا وجدنا أن كل مشاكلنا تكمن في التغيير المستمر لقناعاتنا وقراراتنا حتى وإن تعلق الأمر بخدمة الوطن أو القضاء على سلبيات يكون تأثيرها المعيق للتنمية والتطور واضحاً وضوح الشمس فلماذا وإلى متى نستمر في ثقافتنا تلك التي تعكس نفسها على الواقع وتحبط أهدافنا التنموية في مختلف مجالات الحياة ويبقى علينا كمسئولين ومواطنين أن نعي مسئوليتنا تجاه هذا الوطن قبل أن نبكي ضياع هذا الوطن وسط اللامبالاة وعدم الإحساس بما يجب أن نكون عليه خدمة لأنفسنا ومجتمعنا بشكل عام.

إن تلك المسئولية تقتضي منا الالتفاتة الجادة إلى طاقات الشباب الإبداعية التي كثيراً ما ندير لها ظهورنا ونرمي بها إلى غياهب الإهمال لتندثر وكأن شيئاً لم يكن.

فكثيراً ما نسمع عن اكتشافات نوعية لشبابنا ما أن يعلن عنها حتى تختفي ولا نعلم عن مصيرها سوى الإحباط الذي يتسرب بشكل مخيف إلى هذه الطاقات المبدعة التي لم تجد من يأخذ بيدها إلى آفاق تحقيق أحلامها وأحلام المجتمع بشكل عام.

الوطن بحاجة إلى طاقاتنا وجهودنا والى كل منتج يطلق عليه «صنع في اليمن» خاصة إذا ما توافرت فيه الشروط والمواصفات العالمية.. ولنبدأ في الاستفادة من طاقات الكادر الوظيفي المبعثرة في أعمال غير مجدية وغير نافعة ولنمنحهم فرصة العمل المثمر ولا ننسى نصيبهم مما تم توفيره في حال أن شرعنا في استخدام التقنيات الحديثة التي لا شك تقلل من حجم الكادر العامل كتطبيق نظام الدفع المسبق للكهرباء هذا إلى جانب أننا في حاجة ماسة بل شديدة إلى أن نعيد الثقة إلى أنفسنا ونحاول تشجيع كل ما يصنع محلياً وكل ما كتب عليه «صنع في اليمن» وهذ هو المفروض منا جميعاً دولة ومواطنين لأن ذلك هو من صميم الانتماء للوطن.